

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزاري رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتراض المعاونة التخطيطية (التقديرية) للاتحاد العام للغرف التجارية

لعام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٢٠٠٢/١٣١؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية؛ وعلى القرار الوزاري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن اعتماد لائحة نظام العاملين واللائحة المالية للاتحاد العام للغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٤ بشأن اعتماد ترتيب وتصنيف وتقسيم وظائف الاتحاد العام للغرف التجارية؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية جلسة ٢٠٠٧/١١/٢٨ باعتماد المعاونة التخطيطية (التقديرية) للاتحاد العام للغرف التجارية لعام المالى ٢٠٠٨؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/٤/١٣؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد المازنة التخطيطية (التقديرية) للاتحاد العام للغرف التجارية للعام المالى ٢٠٠٨ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١٥٧٠٤٦٦٠ ج (فقط خمسة عشر مليوناً سبعمائة وأربعة آلاف وستمائة وستون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١٤١٢٧٨٦٩ ج (فقط أربعة عشر مليوناً ومائة سبعة وعشرون ألفاً وثمانمائة وتسعية وستون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ١٥٧٦٧٩١ ج (فقط مليون واحد وخمسمائة وستة وسبعون ألفاً وبعمائة واحد وتسعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية .

تحريراً في ٢٠٠٨/٤/١٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / حمزة البرى